بنك مصر
BANQUE MISR

الشروط والأحكام الخاصة بفتح الحسابات لغير الأفراد

اعتباراً من 20 أكتوبر 2025

الشروط و الأحكام | Terms and Conditions

المقدمة

تُعد فروع بنك مصر – الإمارات العربية المتحدة فروعًا لشركة أجنبية منظمة وقائمة بموجب قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة ومرخصة من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (ويُشار إليها فيما بعد بـ "البنك" و/أو "بنك مصر").

تم إعداد هذه الشروط والأحكام للكيانات التي يحددها البنك. ويحتفظ البنك، حسب تقديره المطلق، بالحق في تغيير المزايا أو الأسعار أو أي قواعد أخرى تحكم الحساب البنكي في أي وقت.

إلى الحد الذي تسمح به القوانين المعمول بها، يجوز للبنك تعديل أو إستبدال أو إستكمال أو حذف أي من الشروط والأحكام المذكورة أدناه أو جدول الرسوم المنشور على الموقع الإلكتروني (www.banquemisr.ae)، وذلك حسب تقديره المطلق وفي أي وقت. وفي حال إجراء أي تغييرات على هذه الشروط والأحكام أو على جدول الرسوم أو على أي ميزات خاصة، سيقوم البنك بإخطار العميل بهذه التغييرات قبل ستين (60) يومًا ميلادياً من دخولها حيز التنفيذ، وذلك من خلال الموقع الإلكتروني و/أو عبر البريد الإلكتروني و/أو بأي وسيلة إتصال أخرى يراها البنك مناسبة. ويُقر العميل ويوافق على أنه في حال عدم تلقي البنك لأي اعتراض كتابي من العميل خلال خمسة عشر (15) يومًا من تاريخ الإشعار، فإن العميل يُعد موافقًا ومُقرًا بهذه الشروط والأحكام.

1. الشروط والأحكام الخاصة بفتح الحسابات لغير الأفراد

1.1 تسري هذه الشروط والأحكام ("الشروط والأحكام") وتنطبق على كل حساب لغير الأفراد، بما في ذلك أي حساب أو حسابات لاحقة (يُشار إليها فيما بعد بـ "الحساب") يتم فتحها من قبل عميل مصرفي (يُشار إليه بـ "العميل") لدى البنك بموجب نموذج فتح حساب أو بأي وسيلة مقبولة أخرى، وتُعد ملزمة لكل من العميل والبنك. ويُعتبر توقيع العميل أو من ينوب عنه على نموذج فتح الحساب بمثابة موافقة وتأكيد من العميل على الالتزام بهذه الشروط والأحكام، كما يُنشئ اتفاقية ملزمة بين العميل والبنك، ويتم تعديلها من وقت لآخر وفقًا لما تنص عليه هذه الشروط والأحكام. كما يُعد توقيع العميل على نموذج فتح الحساب موافقة على هذه الشروط والأحكام، ويُعد بمثابة إقرار وموافقة على أحكام كل صفحة من هذا المستند. وبالتالي، لا يحق للعميل الاعتراض على محتوى هذا المستند بحجة عدم وجود توقيع أو حروف أولى على الصفحات.

1.2. يجوز للبنك اختيار عدم تقديم خدمات لهذا الحساب من خلال الفرع الفعلي. يجوز للعميل إستخدام القنوات الرقمية فقط لأية طلبات خدمة.

1.3. في حال تم تقديم أي خدمة بخلاف تلك المحددة في شروط وأحكام فتح الحساب ونماذجها من قبل البنك، قد تكون هناك حاجة إلى نموذج واتفاقية منفصلة لتفعيل الخدمة، وبالتالي ستخضع هذه الخدمة لهذه الشروط والأحكام على النحو المكمل أو المعدل للشروط والأحكام المحددة في الاتفاقية المنفصلة في حال تعارض بين الشروط والأحكام، تسرى اتفاقية الخدمة أو المنتج المحددة. يتم توفير بعض الخدمات المقدمة من قبل مقدمي الخدمات. بينما يسعى البنك إلى تقديم مثل هذه الخدمات لعملائه، لا يجوز للعميل تحميل البنك المسؤولية من عدم توفر هذه الخدمات ، علاوة على ذلك لن يكون البنك مسئولاً بأي شكل من الأشكال عن أي إجراءات أو مطالبات أو خسارة أو ضرر أو مسؤولية مهما كانت طبيعتها والتي تنشأ عن أي إجراء أو إغفال من قبل مقدمي الخدمات أو بسبب أي معلومات يقدمها العميل مباشرة.

1.4. يوافق العميل (ووكلائه عند الاقتضاء) صراحة على الالتزام بهذه الشروط والأحكام بصيغتها الحالية وأي تعديل من وقت لآخر بموجب شروط وأحكام أخرى قد تدخل حيز التنفيذ، ويتعهد بتزويد البنك بانتظام بما يلي:

أ– كافة الوثائق والمعلومات التي تم تجديدها / تحديثها وغيرها التي يطلبها البنك بشكل معقول أو التي تكون جوهرية فيما يتعلق بالعميل وأعماله وإيراداته ووضعه القانوني أو التنظيمي بما في ذلك إصدار التأشيرات والتراخيص والتصاريح اللازمة أو فيما يتعلق بأي حساب أو أي خدمة بنكية أو منتج مصرفي، أو يطلبه البنك للحفاظ على علاقة منتظمة وتأكيد القانونية للكيان أو صاحب الحساب؛ و

ب– عند طلب البنك، كافة الوثائق اللازمة أو المطلوبة فيما يتعلق بالمعاملات التجارية والمصرفية للعميل المرتبطة بالحساب أو التي تشتمل عليه.

1.5. يجوز للبنك، وفقا لتقديره وفي أي وقت، إستبدال أو تعديل أو إستكمال هذه الشروط والأحكام بموجب إخطار كتابي بهذا المعنى إلى العميل وفي حال عدم وجود أي اعتراض كتابي من قبل العميل يتسلمه البنك في غضون (15) خمسة عشر يوم يعتبر العميل أنه قد قبل ووافق على هذا التغيير.

1.6. يجوز للبنك، وفقا لتقديره التنازل عن الإلتزام بأي من هذه الشروط والأحكام، ولكن لايكون هذا التنازل مخل أو يعتبر تنازل عن حقوقه ومزاياه الناشئة بطريقة أخرى بموجب هذه الشروط والأحكام، بما في ذلك الحق في تنفيذها بشكل كامل في تاريخ لاحق.

1.7. وفقاً لمعايير حماية المستهلك الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بموجب لائحة حماية المستهلك (التعميم رقم 8-2020) وأية تعديلات له، برجاء العلم بأنة لك الحق في سحب أو إلغاء طلب فتح الحساب الخاص بك في غضون (5) خمس أيام عمل من تاريخ توقيعه (يشار إليها فيما بعد بـ "فترة الانتظار"). في يوم العمل السادس (أو) بعد يوم واحد من انتهاء فترة الانتظار، ينبغي عليك إخطار البنك بقرارك بإلغاء طلب فتح الحساب أو سحبه، وإلا ، سيستمر تطبيق الأمر ذاته من قبلك. خلال فترة الانتظار، سيقوم البنك بتزويدك بإمكانية الوصول إلى حسابك والخدمات الأخرى ذات الصلة بالحساب، بشرط قبول إجراءات وتعليمات "اعرف عميلك". في حال اخترت التنازل عن حقك في فترة الانتظار، يجب عليك إشعار و/ أو تأكيد هذه النية كتابياً للبنك.

1.8. وتجدر الإشارة إلى أنه إذا اخترت إلغاء أو سحب طلب فتح الحساب خلال فترة الانتظار، ستكون مسؤولا عن سداد كافة التكاليف والرسوم التي تكبدها البنك فيما يتعلق بكافة المعاملات أو أي منها التي أجريت في حسابك خلال فترة الانتظار وقبل إلغاء حسابك.

2. الصلاحية وتغيير الصلاحية

2.1 ينبغي على العميل بموجب إشعار كتابي وبصيغة مقبولة للبنك، تعيين شخص أو أشخاص مكلفين يصدر عن طريقهم كافة التعليمات والمراسلات والتعامل مع البنك. سيقبل البنك وفقا لتقديره الخاص ، صلاحية الشخص أو الأشخاص المكلفين على هذا النحو.

2.2 يجوز للبنك الاعتماد على صلاحية كل شخص أو الأشخاص المكلفين بذلك (بشكل مقبول لدى البنك) من قبل العميل لإصدار التعليمات والمراسلات أو التعامل مع البنك بخلاف ذلك، حتى يتلقى البنك إشعار كتابي أو إشعار آخر يفيد بخلاف ذلك من العميل أو مجلس إدارته أو أي صلاحية أخرى أو ممثل مقبول لدى البنك.

2.3 سيكون أي تغيير في الصلاحية أو التفويض ساريا بمجرد أن يتلقى البنك إشعاراً ساري بالتغيير ويكون لديه وقت معقول لتسجيل هذا التغيير في الصلاحية أو التفويض.

3. المراسلات

3.1 يلتزم كل من العميل والبنك ببعض الإجراءات الأمنية المتفق عليا (يشار إليها فيما بعد ب "البروتوكولات") المصممة للتحقق والتصديق على المراسلات بما فى ذلك التعليمات والإخطارات والاستفسارات والإستشارات (يشار إلى كل منهما فيما بعد بإسم "المراسلات").

3.2 عند تحديد صلاحية أو هوية الشخص الذي أصدر المراسلات، يحتاج البنك فقط إلى الامتثال للبروتوكولات كما أن الأخطاء أو الإغفالات التي يرتكبها العميل في مثل هذه المراسلات أو إزدواج أي من تلك المراسلات هي مسؤولية العميل وحده ولا يتحمل البنك أي مسؤولية في هذا الصدد.

3.3 يجوز للبنك التصرف بناء على المراسلات على أساس رقم الحساب المقدم فقط بصرف النظر أنه يجوز أيضا توفير عنوان الحساب.

3.4 يجوز للبنك التصرف بناء على المراسلات إذا كان يعتقد بشكل معقول أنها تحتوي على معلومات كافية، وقد يقرر البنك وفق تقديره، عدم التعامل بناء على أي مراسلات في حال كان لديه شك معقول في مصداقيتها أو إلتزامها للبروتوكول. عندما يقرر البنك عدم التعامل بناء على المراسلات المستلمة، فإنه يقوم على الفور بإشعار العميل بهذا القرار من خلال الوسائل المتاحة له بما في ذلك الهاتف أو الرسائل النصية القصيرة أو البريد الإلكتروني أو الخطابات

3.5 عندما يرغب العميل فى سحب أو تغيير أي مراسلات إلي البنك، فإن البنك سيبذل جهداً معقولا لتنفيذ هذا الطلب دون أي مسؤولية عن الإغفال أو الإخفاق فى ذلك.

3.6 يجوز للبنك، وفقا لتقديره الخاص وغير المقيد، أن يفرض أو يتيح للعميل الخدمات المصرفية عن طريق الهاتف أو البريد الإلكتروني أو مراسلات الإنترنت أو الهاتف المحمول بما في ذلك الرسائل النصية القصيرة دون إبرام اتفاقية منفصلة مع البنك، ويوافق العميل على أن هذه المراسلات تحمل مخاطر وأن هذه المخاطر أو أي خسائر تحدث هي مسؤولية العميل وحده، عندما يتصرف البنك بناء على أي مراسلات من العميل يتم إرسالها عبر الهاتف أو الرسائل النصية القصيرة أو البريد الالكتروني أو عنوان البنك أو في الفرع، سيقوم العميل بتعويض البنك عن جميع الخسائر أو الأضرار التي يتكبدها البنك في التعامل مع هذه الاتصالات.

3.7 يجب إرسال أو تأكيد أي إشعار أو تعليمات أو أي مراسلات أخرى يقدمها العميل إلى البنك كتابيا يتم الإقرار به من قبل موظف مختص في البنك. يجب على العميل تقديم نسخ أصلية من كافة الطلبات والوثائق الأخرى التي يعتبرها البنك وفقا لتقديره الخاص وبناء على طلب العميل، مطلوبة أو ضرورية لأي معاملات تبدأ من خلال هذه المراسلات. حيث يتصرف البنك وفقاً لتقديره الخاص وبناء على طلب العميل ينبغي تأكيد هذه التعليمات على الفور وأن تكون موقعة من قبل العميل. يظل العميل مسؤولا فيما يتعلق بهذه التعليمات أو المراسلات الأخرى على الرغم من عدم تلقي البنك للتأكيد الكتابي.

3.8 عندما يتم تحديد نماذج البنك أو طريقة خاصة بالبنك لتعليمات أو مراسلات أو إجراءات معينة، يطلب من العميل الالتزام بهذه النماذج . في حال تلقي البنك تعليمات أو مراسلات من العميل في نماذج غير تلك المنصوص عليها، يجوز للبنك قبولها وفق التقدير الخاص، وبمجرد قبولها، يعتبر أنه تم استلامها في نماذج البنك حسب الاقتضاء، مع مراعاة هذه الأحكام والشروط وأي أحكام واجراءات أخرى معينة للبنك. عند القبول أو التصرف بهذه التعليمات أو المراسلات، لن يكون البنك بأي حال من الأحوال مسؤولا أو يقبل المسؤولية عنها.

3.9 يوافق العميل بموجبه على إستلام عروض القروض والرسائل الإخبارية والعروض الترويجية وغيرها من المراسلات التسويقية (بما في ذلك الرسائل النصية القصيرة ورسائل البريد الإلكتروني والرسائل داخل التطبيق) من البنك.

4. الودائع والسحوبات

4.1 يجوز للبنك إجراء أي خصم على الحساب حتى لو أدى ذلك إلى رصيد مدين أو زايدته.

4.2 يضيف البنك للعميل مبالغ يمكن سدادها أو تحويلها لهذا الغرض من قبل العميل أو من قبل الغير لصالح العميل. لن تكون متحصلات الودائع أو الاعتمادات متاحة بشكل عام للسحب من قبل العميل حتى يتم تسوية التزامات العميل مع البنك.

4.3 سيتم قبول الشيكات والسندات الأخرى المسحوبة بأمر من العميل أو لحاملها للتحصيل ولكن لا يجوز سحبها مقابل ما لم تتم تسويتها. يحتفظ البنك بالحق في خصم قيمة أي شيكات مرتجعة من العميل بالإضافة إلى التكاليف والرسوم المطبقة على الشيكات المرتجعة.

4.4 يحتفظ البنك بالحق المطلق في الخصم من الحساب قبل تصفية الأموال. في مثل هذه الحالة، قد يعكس أيضا أي خصم أو ائتمان يتم إجراؤه على هذا النحو في حال لم يتم تصفية الأموال في الزمن المعتاد.

4.5 في حال وجود أي خصم أو إضافة ائتمان خاطئ للحساب، يحتفظ البنك بالحق في إلغاء هذا الإدخال من جانب واحد أو بشكل أخر تصحيح آثار هذا الإدخال دون أي مسؤولية عن أي خسائر أو أضرار ناشئة عن ذلك ودون الحاجه الى موافقة العميل.

4.6 عند قبول طلب للإيداع أو الائتمان، يعمل البنك فقط كوكيل تحصيل للعميل ولا يتحمل أي مسؤولية عن تحقيق ذلك ويتم التعامل مع الطلب وفقاً لإجراءات البنك.

4.7 لا يجوز إجراء عمليات السحب إلا عن طريق القنوات التي يسمح بها البنك من حين لآخر والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر، الشيكات وماكينات الصرافة الآلي والأوامر الكتابية أو التحويلات مقابل الأموال المتاحة للسحب مباشرة في الحساب أو ضمن حدود السحب المتفق عليه.

4.8 في حال عدم وجود تسهيلات حد جارى مدين أو الترتيبات الخاصة مع البنك، لن يلتزم البنك بأي شيكات أو فواتير أو سندات أذنية أو أوامر أخرى لسداد الأموال الصادرة من العميل إذا تخلف عنه رصيد مدين. في حال سداد أى من طلبات السحب لأي سبب من قبل البنك، ينبغي على العميل سداد المبلغ المسحوب بالإضافة إلى الفائدة بمعدل السحب على المكشوف الخاص بالبنك، ورسوم البنك السائدة عند الطلب، ولا يتحمل البنك أي مسؤولية أو إلتزام تجاه العميل في حال رفضه الوفاء بهذه المدفوعات.

4.9 في حال كان المبلغ الإجمالي للخصم على الحساب تجاوز حد الإئتمان المتاح، يقرر البنك الخصومات التي سيقوم بها وبأي ترتيب لها. أي إئتمان يتم منحه للسماح للحساب بأن ينتج عنه رصيد مدين سيتم التعامل معه على أنه سحب على المكشوف، ويمكن إلغاء هذا الإئتمان في أي وقت وفقاً لتقدير البنك.

4.10 يجوز للبنك في أي وقت إلغاء أي منح للإئتمان، ويوافق العميل بسداد كافة المبالغ إلى البنك عند إغلاق الحساب أو عند الطلب من البنك، ما يكفي من الأموال على الفور لتغطية أي رصيد مدين على الحساب وأي فوائد ورسوم ومبالغ أخرى مستحقة على العميل إلى البنك.

4.11 يمكنك الحصول على إيداعات نقدية يتم إجراؤها في حساب الشركات من خلال أي من القنوات التي يقدمها البنكعلي سبيل المثال(آلالات الصراف الآلي). يحتفظ البنك بالحق في وضع حد أقصى لهذه الإيداعات في أي من القنوات المتاحة للإيداع النقدي في أي وقت دون إشعار مسبق وفقا للإرشادات الداخلية. من خلال موافقتك على فتح حساب الشركة، فإنك توافق على الالتزام بسياسات البنك وإرشاداته.

4.12 في حال عدم الحفاظ على معدل الرصيد الشهري في حساب الشركات الخاص بك، يجوز للبنك إسترداد أي تعريفة / مزايا خاصة يتم منحها وفقا لتعريفة نوع الحساب ذلك بالإضافة إلى الرسوم التي سيتم تحصيلها لعدم الحفاظ على معدل الرصيد الشهري الملتزم به.

5. التحويلات، الحوالات المصرفية والشيكات المصرفية

5.1 يقرّ العميل بأن القيمة المتعلقة بأدوات الدفع الواردة أو الصادرة له أو لطرف ثالث سيتم احتسابها بعد خصم التكاليف والرسوم المصرفية والضرائب وخسائر أسعار الصرف.

5.2 يجوز للبنك، وفقاً لتقديره الخاص، التفاوض بشأن شراء أداة دفع أو تحصيل سبق أن أصدرها. وسيتم تنفيذ أي معاملة من هذا النوع بسعر الشراء الذي يحدده البنك.

5.3 يجوز للبنك إجراء أي تحويل للعملات بسعر الصرف الفوري الخاص به للعملات المعنية وقت التحويل.

5.4 تتم جميع التحويلات الصادرة على مسؤولية العميل الكاملة. ويتحمل العميل مسؤولية دقة البيانات الواردة في أمر الدفع الصادر، ويكون ملزماً بتعويض البنك عن أي خسارة تنشأ نتيجة أي خطأ في أمر الدفع. ويقرّ العميل بأن أمر الدفع يصبح غير قابل للإلغاء بمجرد تنفيذه من قبل البنك. ويجب على العميل مراجعة تعليمات الدفع بدقة. كما يوافق العميل على تعويض البنك ووكلائه ومراسليه عن أي خسائر أو تكاليف أو أضرار أو نفقات أو مسؤوليات أو دعاوى قد يتكبدها أو يتعرض لها نتيجة تنفيذ هذه التعليمات أو تأخير تنفيذها أو الامتناع عن تنفيذها. ولا يكون البنك في أي حال من الأحوال مسؤولاً عن أي خسائر في الأرباح أو العقود أو عن أية خسائر أو أضرار خاصة أو غير مباشرة أو تبعية يتكبدها العميل. ويحق للبنك عدم تنفيذ طلب التحويل في حال عدم كفاية الرصيد في الحساب المحدد في طلب التحويل. كما يحق للبنك الخصم من حسابات العميل الذي طلب التحويل في حال خصم أي مبالغ ناتجة عن خطأ تقني أو بشري أو خلل في الأجهزة أو الحاسوب أو غير ذلك من الأخطاء. ويفوض العميل البنك بخصم أي خسائر من حسابه/حساباته نتيجة عدم استخدام عروض أسعار صرف خاصة تم حجزها من قبل العميل أو من قبل البنك أو وكلائه أو مراسليه نيابة عن العميل لتنفيذ المعاملة. وتعتبر جميع الصفقات التي لم يتم تنفيذها كلياً أو جزئياً أو تم إلغاؤها على أنها لم تُستخدم.

6. الشيكات وأدوات الدفع

6.1 يتم إصدار دفاتر الشيكات للحسابات الجارية وأي حسابات أخرى مؤهلة حسب تقدير البنك، وذلك بعد سداد الرسوم المعتمدة من قبل البنك. ويلتزم العميل ببذل كل جهد معقول لتجنب أي حالات تزوير أو سرقة أو سوء إستخدام أو رفض صرف الشيكات وأدوات الدفع، ويجب عليه إخطار البنك فوراً وبشكل خطي في حال سرقة أو فقدان أي من تلك الشيكات أو أدوات الدفع.

6.2 عند إغلاق الحساب، يجب على العميل إعادة جميع الشيكات وأدوات الدفع غير المستخدمة والمواد المتعلقة بها دون تأخير.

6.3 إذا تم رفض صرف شيك/شيكات صادرة عن العميل بسبب عدم كفاية الرصيد، يحق للبنك إغلاق الحساب وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة. وفي هذه الحالة، يتعين على العميل إعادة دفاتر الشيكات الخاصة بالحساب إلى البنك. ويقرّ العميل بأن البنك قد يكون ملزماً بالإبلاغ عن تفاصيل الحسابات التي تحتوي على شيكات مرتجعة إلى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والجهات المختصة الأخرى.

6.4 في حال تم رفض شيكات مسحوبة لصالح العميل، يجوز للبنك - وفقاً لتقديره - إعادة تلك الشيكات إلى العميل عن طريق البريد العادي أو المسجل إلى آخر عنوان معروف للعميل، دون أن يتحمل البنك أي مسؤولية عن أية خسائر ناتجة عن أخطاء بريدية أو سرقة أو غير ذلك.

6.5 في حال تأخر تحديث بيانات "اعرف عميلك"(KYC)، يحق للبنك حجب الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، أو حظر بطاقات الخصم والائتمان مؤقتاً لجميع أنواع المعاملات بما في ذلك السحب من أجهزة الصراف الآلي، أو إغلاق الحساب بعد إشعار العميل مسبقاً.

7. الفقدان أثناء النقل

7.1 لا يتحمل البنك أي مسؤولية عن فقدان أو تلف أي شيكات أو أدوات تجارية أو مستندات بنكية أثناء نقلها من البنك إلى أي عميل أو من العميل إلى البنك.

8. إيقاف صرف الشيك

8.1 يقبل البنك تعليمات إيقاف صرف شيك في حالة فقدانه أو سرقته، وذلك بشرط إستلام تقرير من الشرطة أو أمر من محكمة ذات إختصاص، بالإضافة إلى تعهّد وتعويض شامل يتم تقديمه من قبلي/منا.

8.2 أقرّ/نقرّ بتحمل كامل المسؤولية الناتجة عن قيام البنك بتنفيذ طلب الإيقاف، بما في ذلك أية تكاليف قانونية أو رسوم أو غرامات.

9. كشوف الحساب والإشعارات

9.1 يجوز للبنك إرسال كشف حساب للعميل على عنوان البريد الإلكتروني المسجل بشكل شهري، يتضمن العمليات التي تمت على الحساب منذ آخر كشف حساب، بالإضافة إلى بيان برصيد الحساب. ويجب على العميل إخطار البنك خطياً بأي قيد غير صحيح في الكشف أو الإشعار فوراً، وفي جميع الأحوال خلال ثلاثين (30) يوماً من تاريخ إرسال الكشف أو الإشعار إليه. وإذا لم يتلقَ البنك أي إعتراض خطي من العميل خلال المدة المحددة، يُعتبر العميل قد أقرّ بصحة كشف الحساب، مع استثناء الأخطاء الواضحة والسهو.

10. تعريفات ضريبة القيمة المضافة

تعني ضريبة القيمة المضافة أي ضريبة على القيمة المضافة أو ضريبة مشابهة تُدفع لأي جهة مختصة فيما يتعلق بالمعاملات، وتشمل – دون حصر – أي نوع آخر من الضرائب التي قد تكون سارية على هذا الاتفاق.

10.1 جميع المبالغ المنصوص على سدادها بموجب هذا الاتفاق من قبل العميل لصالح البنك، والتي تُشكّل (كلياً أو جزئياً) مقابلاً لرسوم خدمات لأغراض ضريبة القيمة المضافة، تُعتبر مبالغ غير شاملة لضريبة القيمة المضافة القابلة للتحصيل على تلك الرسوم. وبناءً عليه، إذا كانت ضريبة القيمة المضافة قابلة للتحصيل أو أصبحت كذلك على أي رسوم خدمات يقدمها البنك للعميل بموجب هذا الاتفاق، وكان يتعين على البنك سداد تلك الضريبة للجهة الضريبية المختصة، فيجب على العميل أن يدفع للبنك (بالإضافة إلى المبلغ المستحق كقيمة لتلك الرسوم، وفي نفس الوقت، أو في الوقت الذي تصبح فيه ضريبة القيمة المضافة مستحقة الدفع من قبل البنك – أيهما أسبق) مبلغاً يعادل قيمة تلك الضريبة. كما يجب على البنك أن يُصدر للعميل فاتورة ضريبية مناسبة، متى ما تطلّب القانون ذلك.

10.2 في الحالات التي يقتضي فيها هذا الاتفاق أن يقوم العميل بتعويض أو سداد البنك عن أي رسوم خدمات، يلتزم العميل بسداد أو تعويض (حسب الحالة) البنك عن القيمة الكاملة لتلك الرسوم، بما في ذلك الجزء المتعلق بضريبة القيمة المضافة، وذلك باستثناء الحد الذي يقرر فيه البنك، وبشكل معقول، أنه يحق له الحصول على رصيد ضريبي أو استرداد لتلك الضريبة من الجهة الضريبية المختصة.

10.3 فيما يتعلق بأي خدمات يقدّمها البنك للعميل بموجب هذا الاتفاق، يجب على البنك – في حال طلب العميل ذلك بشكل معقول – أن يزوّد العميل دون تأخير بتفاصيل تسجيل البنك في ضريبة القيمة المضافة، وأي معلومات أخرى يتم طلبها بشكل معقول فيما يخص متطلبات الإبلاغ الضريبي لدى العميل والمتعلقة برسوم الخدمات المقدّمة.

11. مستندات تمويل التجارة

وحيث إنّنا نفهم أن أسرع وسيلة لنقل مستندات تمويل التجارة من/إلى بنك مصر هي من خلال خدمة البريد السريع؛ وحيث إنّنا ندرك تمامًا المخاطر المختلفة المصاحبة لنقل هذه المستندات عن طريق البريد السريع (مثل الضياع أو الفقدان أثناء النقل)، فإننا نقبل بشكل كامل بهذه المخاطر وجميع المسؤوليات و/أو الالتزامات المرتبطة بها. نُقرّ بموجب هذا صراحةً أن من غير مصلحة البنك تحمّل مثل هذه المخاطر أو المسؤوليات و/أو الالتزامات، لما لها من تبعات كبيرة. وإستناداً إلى ما سبق، فإننا نؤكد ونوافق ونتعهّد بموجب هذا على تعويض البنك وفقًا لما يلي:

11.1 لا يتحمّل البنك أي مسؤولية عن أي خلل أو تأخير أو خطأ أو فقدان أو سهو أو سرقة قد تحدث أثناء نقل المستندات من قبل شركة البريد السريع التي يختارها البنك.

11.2 في حال تحمّل البنك – لأي سبب من الأسباب – أي مسؤولية أو تم تحميله مسؤولية من قبل أي طرف آخر أو من قبل السلطات المختصة فيما يتعلق بأي خسارة ناتجة عن نقل المستندات المذكورة، فإننا نوافق ونتعهد بموجب هذا على حماية البنك والدفاع عنه وإبراء ذمته وتعويضه بالكامل، كما نوافق على تعويض مساهميه ومدرائه ومسؤوليه وموظفيه عن أي وجميع المطالبات أو الخسائر أو الأضرار أو المسؤوليات أو الالتزامات أو المطالب أو الغرامات أو الإجراءات أو الدعاوى أو أسباب الدعاوى أو الأحكام أو القضايا أو التكاليف أو النفقات من أي نوع أو طبيعة كانت، وبغضّ النظر عن كيفية نشأتها، والتي قد تُفرض على البنك أو قد يتحمّلها أو يتم تقديمها ضده أو قد يتعرض لها.

11.3 بالإضافة إلى ما سبق، فإننا نتنازل بموجب هذا بشكل كامل، نهائي، غير قابل للإلغاء ودائم عن أي وجميع المطالبات أو الحقوق أو الالتزامات من أي نوع وبأي شكل كانت، ونُبرئ ونخلي طرف البنك منها، والتي قد تكون لنا ضد البنك (إن وجدت)، سواء نشأت أو قد تنشأ نتيجة أو استنادًا إلى أي قوانين أو قواعد أو أنظمة معمول بها، وذلك بسبب طلبنا وتفويضنا للبنك بالعمل بناءً على وقبول نقل مستنداتنا عن طريق البريد السريع.

11.4 دون الإخلال بحقوق البنك المذكورة أعلاه أو غيرها، ورغم أي نص مخالف في هذا المستند، يحتفظ البنك بالحق المطلق وبكامل الحرية، ولأي سبب كان، في أن يقرر ما إذا كان سيتصرف بناءً على المستندات المُسلّمة أو يمتنع عن التصرف بشأنها.

12. الفوائد والرسوم والمبالغ الأخرى

12.1 يجوز للبنك أن يفرض فوائد على أي رصيد مدين وفقاً لسعر الفائدة الذي يتم إشعار العميل به. ويُقرّ العميل بأنه عند فتح الحساب، تم تزويده بنسخة من جدول الرسوم وسعر الفائدة والتكاليف المعتمدة لدى البنك في ذلك الوقت. ما لم يُتفق على خلاف ذلك، يجوز للبنك تعديل هذه الرسوم أو أسعار الفائدة أو التكاليف من وقت لآخر، وذلك بعد تقديم إشعار خطي مسبق بهذه التغييرات.

12.2 يحتفظ البنك بالحق في خصم جميع النفقات والرسوم، بما في ذلك رسوم الحساب، و الخدمات المصرفية الإلكترونية والفوائد، والعمولات، والضرائب، ورسوم البريد، وأي مصاريف أخرى تم دفعها أو تحملها نيابةً عن العميل أو الناتجة عن الخدمات والتسهيلات المصرفية المقدمة له، من حساب العميل أو حساباته، وذلك دون الرجوع إلى العميل. وينطبق ذلك أيضاً على أي تعاملات بين البنك والعميل، بما في ذلك التكاليف القانونية أو غيرها من النفقات المترتبة على اتخاذ أو تصفية أي ضمانات. وتُحتسب الرسوم الخاصة بالخدمات والتسهيلات المصرفية بناءً على جدول الرسوم أو التعرفة السارية لدى البنك من وقت لآخر، ما لم يُتفق على خلاف ذلك.

13. الخدمات المصرفية عبر الإنترنت:

في حال قيام البنك، وفقاً لتقديره الخاص، بتوفير خيار التعامل المصرفي عبر الإنترنت وقبول العميل لهذا الخيار، يُقرّ العميل بأن البنك، رغم بذله كل جهد معقول لجعل هذا النوع من الخدمات المصرفية آمناً ودقيقاً، فإن عمليات الإرسال الإلكتروني قد تتعرض للاعتراض أو التلف أو الفشل في التسليم، وبالتالي فإن البنك لا يتحمل أية مسؤولية عن استخدام خدماته المصرفية عبر الإنترنت. وبناءً عليه، يتحمل العميل وحده كامل المسؤولية عن المخاطر وأي نتائج تترتب على ذلك من تكاليف أو مطالبات أو عدم فاعلية. ويُقر كل من البنك والعميل بأن إستخدام الخدمات المصرفية عبر الإنترنت المتعلقة بالحساب سيتطلب، ما لم يقرر البنك خلاف ذلك، اتفاقاً منفصلاً بالإضافة إلى تعليمات تفويض وتشغيل منفصلة خاصة بهذه الخدمات. ولذلك، فإن أي تغيير في التعليمات أو التفويضات التشغيلية يتطلب إرسال تعليمات إلى البنك قبل أن يصبح هذا التغيير سارياً. وتُطبق شروط أي اتفاق منفصل لخدمات الإنترنت المصرفية بالإضافة إلى هذه الشروط والأحكام، وتكون لها الأسبقية في حال وجود تعارض.

14. إبراء ذمة البنك من الالتزامات

14.1 سيبذل البنك كل جهد ممكن للإمتثال وتجاوز معايير الأداء والممارسات المعتمدة لدى البنوك ذات السمعة الطيبة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويقوم بتنفيذ إلتزاماته بدقة وكفاءة مع الحرص على تحقيق رضا العميل كهدف أساسي. ولتحقيق ذلك، يجوز للبنك حساب الأعمال الذكي الوسائل والأنظمة والمعدات والبرمجيات والوسطاء المصرفيين والعلاقات الشبكية والبرامج التي يراها الأنسب والأكثر ملاءمة لأغراضه ولتحقيق رضا العميل. وبالتالي، فإن أداء البنك في أي وقت سيكون معتمداً على هذه الأنظمة والمعدات والترتيبات الداعمة، لا سيما فيما يتعلق بخدمات السداد، والتحصيل المستندي، وخطابات الاعتماد، وستُدار وفقاً للمعايير والمبادئ والإجراءات المصرفية الدولية التي تضعها هيئات المعايير العالمية مثل غرفة التجارة الدولية.

14.2 لا يجوز تقديم أي مطالبة في أي وقت، ولا يتحمل أي من الطرفين أية مسؤولية عن أي خسائر أو أضرار غير مباشرة أو عرضية أو تبعية (بما في ذلك خسارة الأرباح)، حتى وإن تم الإبلاغ عن إمكانية حدوث مثل هذه الخسائر أو كان الطرف على علم بإحتمال وقوعها.

14.3 تتم المدفوعات المتعلقة بأي حساب أو خطاب اعتماد أو تأكيد بالعملة التي يُعبر بها عن ذلك الحساب أو خطاب الاعتماد أو التأكيد. وتخضع حقوق والتزامات البنك والعميل المتعلقة بأي حساب أو خطاب اعتماد أو تأكيد لقوانين وأنظمة البلد أو الإقليم الذي يُحتفظ فيه بالحساب أو يُصدر فيه خطاب الاعتماد أو التأكيد، ولن تكون هذه الحقوق والالتزامات قابلة للتنفيذ إلا ضد الفرع أو الشركة التابعة أو المرتبطة بالبنك حيث يُحتفظ بالحساب أو يُصدر خطاب الاعتماد أو التأكيد.

14.4 عندما يفتح البنك أو يؤكد خطاب اعتماد بناءً على طلب العميل أو لصالحه، تنشأ التزام العميل بالدفع عند تأكيد المستندات بشكل جوهري.

14.5 يُقصد بمصطلح "حالات القوة القاهرة" لأغراض هذه الشروط والأحكام أي حدث ناجم عن سبب خارج عن السيطرة المعقولة للطرف المعني، مثل القيود على قابلية التحويل أو النقل، أو الاستيلاءات، أو التحويلات القسرية، أو عدم توفر أي ترتيبات أو أنظمة مصرفية، أو التخريب، أو الحريق، أو الفيضانات، أو الإنفجارات، أو الكوارث الطبيعية، أو الإضطرابات المدنية، أو الإضرابات أو الأعمال الصناعية من أي نوع، أو الشغب، أو العصيان، أو الحرب، أو أعمال الحكومة. وعندما يتم منع البنك أو تعيق أداؤه أو يتأخر بسبب حدث قاهر، تُعلق إلتزاماته طالما استمر ذلك الحدث.

14.6 إذا أدى قيام البنك أو العميل بتنفيذ أي من إلتزاماته المتعلقة بأي حساب أو نشاط مصرفي إلى خرق أي قانون أو لائحة أو أي متطلب قانوني صادر عن أي جهة حكومية أو سلطة مختصة ذات صلة، فإنه يحق لذلك الطرف الامتناع عن تنفيذ هذا الإلتزام دون أن يتحمل أية مسؤولية نتيجة لعدم التنفيذ.

15. العناوين واستلام المراسلات

15.1 لأغراض أي تعامل مع العميل، يعتمد البنك على العنوان المُدرج في نموذج فتح الحساب أو في أحدث كشف حساب صادر للحساب المعني، ما لم يتم إبلاغ البنك بتغيير العنوان بشكل صحيح وفعّال. ويجب على العميل إخطار البنك خطياً بأي تغيير في العنوان. ويقوم البنك بإعتماد العنوان الجديد بعد استلام الإشعار وتحديث سجلاته وفقاً لذلك. وفي حال عدم قيام العميل بإخطار البنك بتغيير العنوان، لا يتحمل البنك أي مسؤولية عن أي خسائر قد تترتب على ذلك.

15.2 يُعتبر أن أي مراسلة يتم توجيهها إلى العميل على ذلك العنوان قد تم إستلامها من قبل العميل بعد أربعة أيام من تاريخ إرسالها بالبريد. وعندما يتم إرسال هذه المراسلة عن طريق الفاكس أو البريد الإلكتروني أو الإرسال الإلكتروني إلى رقم الفاكس أو عنوان البريد الإلكتروني الذي زوّد به العميل البنك لهذا الغرض في نموذج فتح الحساب أو من خلال تحديث أو إشعار لاحق وصحيح، يُعتبر أن المراسلة قد تم إستلامها فور إنتهاء عملية الإرسال، بغض النظر عن وقت أو ما إذا تم إستلامها فعليًا.

15.3 لا يتحمّل البنك أي مسؤولية عن أي تأخير أو فقدان لأي مراسلات يتم إرسالها إلى العميل على العنوان المزوَّد من قبله.

15.4 تكون الإشعارات الخطية المقدّمة من العميل نافذة إذا تم تسليمها إلى عنوان البنك الوارد في أحدث كشف حساب متعلق بالحساب المعني، أو إلى أي عنوان آخر قد يحدده البنك بموجب إشعار خطي لهذا الغرض.

15.5 تكون الإشعارات باللغة الإنجليزية ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك.

16. معلومات العميل

16.1 رغم أن البنك سيبذل كل جهد ممكن للتعامل مع معلومات العميل على أنها شديدة السرية، يقرّ العميل ويوافق على قيام البنك بالإفصاح أو مشاركة معلومات العميل، بما في ذلك أي معلومات شخصية تتعلق بموظفي العميل، مع أو بين ما يلي: (أ) فروع البنك، وشركاته التابعة، ومكاتبه التمثيلية، والشركات المرتبطة به، ووكلائه؛ (ب) أطراف ثالثة يتم اختيارها من قبل أي من الجهات المذكورة، أينما وُجدت، لإستخدامها بشكل سري، بما في ذلك لأغراض معالجة البيانات أو التحليل الإحصائي وتحليل المخاطر؛ (ج) أي قانون أو محكمة أو جهة تنظيمية أو إجراء قانوني يخضع له أي من الأطراف المذكورة.

16.2 للإمتثال للقوانين واللوائح المعمول بها ولأغراض (1) الحصول على معلوماتي/معلوماتنا الشخصية أو التجارية، (2) إدارة حسابي/حساباتنا والمعاملات التي أجريت بواسطتي/بواسطتنا، (3) تنفيذ أي منتج أو خدمة تم الإشتراك بها بواسطتي/بواسطتنا، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر القروض وبطاقات الائتمان، و(4) تقييم تقديم مختلف المنتجات والخدمات المصرفية التي قد تُعرض عليّ/علينا، أوافق بموجب هذا بشكل لا رجعة فيه وبدون شروط، وأعطي موافقتي وتفويضي للبنك، وشركاته التابعة، ووكلائه، ومقدمي خدمات الطرف الثالث للبنك، وأي أطراف أخرى يراها البنك مناسبة وبمحض إرادته المطلقة، على:

- جمع، والبحث، والحصول، ومعالجة، وتأكيد، والحفاظ على تحديث جميع المعلومات المتعلقة بي/بنا وأي من موظفي العميل، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر بياناتي/بياناتنا الشخصية أو التجارية، تفاصيل حساباتي/حساباتنا، الكشوفات، القروض، بطاقات الائتمان الحالية والسابقة، المعاملات المصرفية، تاريخ السداد وأي تقصير، بالإضافة إلى أي بيانات شخصية وتجارية لموظفيي/موظفينا، مثل الأسماء وعناوين البريد الإلكتروني (المُشار إليها بـ "المعلومات").
- الكشف وتبادل المعلومات مع، و/أو الحصول على معلوماتي/معلوماتنا من أي جهة حكومية و/أو شبه حكومية و/أو كيانات خاصة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر "مكتب الاتحاد للمعلومات الائتمانية"، أو أي طرف ثالث آخر.
- أتعهد/نتعهد بتزويد البنك بإنتظام بالمعلومات المطلوبة والحفاظ على تحديث هذه المعلومات طالما كنت/كنا عميلاً/عملاءً لدى البنك. ويقر العميل ويضمن أن المعلومات المقدمة للبنك دقيقة ومحدثة وذات صلة عند الكشف عنها.

16.3 عندما يقدم العميل أي معلومات شخصية تتعلق بموظفيه إلى البنك لأغراض هذه الشروط والأحكام:

أ- يلتزم العميل بالامتثال لجميع قوانين حماية البيانات وخصوصية المعلومات المعمول بها، وجميع القوانين المتعلقة بمعالجة البيانات الخاصة بالأشخاص الأحياء، حسبما يتم إصدارها أو تعديلها أو تحديثها من وقت لآخر ("قوانين حماية البيانات")، وذلك فيما يتعلق بالمعلومات الشخصية التي يشاركها العميل مع البنك.

ب- يقر العميل ويضمن ما يلي: (1) أنه يملك السلطة اللازمة التي تتيح للبنك معالجة ونقل المعلومات الشخصية التي يُفصح عنها للبنك وفقًا لهذه الشروط والأحكام؛ (2) أنه قد قدّم جميع المعلومات اللازمة والمطلوبة وفقًا لقوانين حماية البيانات للأفراد الذين يُفصح العميل عن معلوماتهم الشخصية للبنك

(3) أنه يمتلك أساسًا قانونيًا ساريًا، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، موافقة صحيحة حسب مقتضى الحال وفقًا لقوانين حماية البيانات، لجمع والإفصاح عن المعلومات الشخصية الخاصة بالأفراد المعنيين للبنك.

16.4 يقر العميل بأنه، في حال قيام البنك بمعالجة المعلومات الشخصية الخاصة بالعميل (ويقصد بها أي معلومات تتعلق بالعميل بصفته شخصًا طبيعيًا أو مالكًا فرديًا) ("المعلومات الشخصية للعميل")، فإن البنك سيقوم بجمع ومعالجة هذه المعلومات لغرض مشروع، وذلك لتمكين البنك من تقديم الخدمات المصرفية للعميل الإمتثال للالتزامات القانونية المفروضة عليه كمؤسسة مالية مرخّصة من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

16.5 يقر العميل بأنه، فيما يتعلق بالمعلومات الشخصية الخاصة به، يحق له رفض منح الموافقة على قيام البنك بمعالجة هذه المعلومات. ومع ذلك، إذا قام البنك بجمع المعلومات الشخصية للعميل بموجب أحكام هذه الشروط والأحكام أو بموجب القانون، ولم يقم العميل بتقديم موافقته أو تزويد البيانات المطلوبة عند الطلب، فقد لا يتمكن البنك من تنفيذ هذه الشروط أو الاتفاقيات التي أبرمها أو يعتزم إبرامها مع العميل وفقًا لهذه الشروط والأحكام، على سبيل المثال، تقديم الخدمات المصرفية و/أو الحساب/الحسابات للعميل. وفي هذه الحالة، قد يضطر البنك إلى إلغاء تقديم أي من الخدمات و/أو الحسابات للعميل، وسيقوم البنك بإبلاغ العميل بذلك في حينه. كما يقر العميل بأن سحب موافقته لاحقًا على معالجة معلوماته الشخصية لا يؤثر على قانونية المعالجة التي قام بها البنك استنادًا إلى الموافقة السابقة.

16.6 يقر العميل ويفهم أن له الحق في طلب الوصول إلى المعلومات الشخصية الخاصة به وتصحيحها لدى البنك، أو طلب تقييد معالجة تلك المعلومات. ويمكن للعميل ممارسة حقوقه أو تقديم شكوى بشأن معالجة معلوماته الشخصية من خلال التواصل مع البنك عبر أي من القنوات التالية:

- الاتصال بمركز خدمة العملاء على الرقم 80026823
- زيارة الموقع الإلكتروني www.banquemisr.ae

17. إغلاق الحساب: الإنهاء

17.1 مع مراعاة ما ورد في هذه الشروط والأحكام، يجوز لأي من الطرفين إغلاق الحساب في أي وقت ودون إبداء أي سبب.

17.2 يجب على العميل التأكد من أن رصيد الحساب في جميع الأوقات لا يقل عن الحد الأدنى المطلوب. وفي حال عدم استيفاء الحساب للحد الأدنى من الرصيد المطلوب، يحق للبنك إما فرض رسوم خدمة أو إنهاء الحساب. ودون الإخلال بأي من أحكام هذه الشروط والأحكام الأخرى، يحق للبنك، بعد توجيه إشعار خطي إلى العميل، إغلاق الحساب إذا لم يكن هناك رصيد دائن في الحساب لمدة شهر واحد.

17.3 عند إغلاق الحساب، ومع مراعاة هذه الشروط والأحكام، سيقوم البنك بدفع أي أموال نهائية متاحة في رصيد الحساب وأي فوائد مستحقة في وقت إغلاق الحساب، ويتعين على العميل إعادة جميع المعلومات ذات الصلة، والمبالغ المستحقة، والمعدات التي زودها البنك خلال سبعة أيام.

17.4 يحق للبنك، بإشعار خطي وبحسب تقديره المطلق والحر، إغلاق الحساب، ويكون هذا الإغلاق ملزمًا للعميل. ويصبح الإغلاق ساري المفعول اعتبارًا من التاريخ المذكور في الإشعار، رغم أن العميل لم يتسلم الإشعار عن طريق الخطأ. يوافق العميل بشكل لا رجعة فيه ويتنازل عن أي حق، سواء كان قانونيًا أو غير ذلك، قد يكون لديه في الطعن في حق البنك أو قراره بإغلاق الحساب.

17.5 في حال بقاء الحسابات غير نشطة (لم يتم تمويلها أبدًا) لأكثر من 180 يومًا من تاريخ فتح الحساب، يحتفظ البنك بالحق في إغلاق هذا الحساب تلقائيًا دون أي إشعار.

18. سجلات ودفاتر البنك

18.1 تعتبر المستخرجات أو الكشوفات من دفاتر وسجلات وحسابات البنك، والمصدقة رسميًا من قبل موظف مخول من البنك، بما في ذلك أي مطبوعات حاسوبية أو إلكترونية وتسجيلات الهاتف، أدلة نهائية وحاسمة ضد العميل فيما يتعلق بدقتها في أي نزاع أو خلاف أو إجراءات قانونية أو غير ذلك.

18.2 يوافق العميل على التنازل عن أي حق قانوني أو تعاقدي في تدقيق أو تفتيش دفاتر البنك وحساباته وسجلاته، أو طلب تقديم هذه الدفاتر أو الحسابات أو السجلات ماديًا أمام أي محكمة أو جهة. كما يوافق العميل على قبول التواقيع المخولة رسميًا في أي من مستندات البنك أو معاملاته كصحيحة وملزمة.

18.3 يعترف العميل ويقبل بأن سجلات البنك محفوظة على شرائح ميكروفيلم وغيرها من وسائل تخزين المعلومات، ويؤكد ويوافق على أن جميع الوثائق والتسجيلات والاتصالات التي يتم إنتاجها تعتبر أدوات قانونية وأصلية تشكل دليلًا قاطعًا ضد العميل. يوافق العميل على عدم ممارسة أي حقوق قانونية أو مستحقات للاعتراض على هذه الأدلة.

18.4 يقر العميل بأن البنك يحتفظ بتسجيلات ومراقبة الاتصالات الهاتفية والإلكترونية مع العملاء لأغراض حفظ السجلات، وضمان جودة الخدمة، والتدريب، والأمن. وتوافق الأطراف على أن تُعرض هذه التسجيلات والسجلات كدليل في أي إجراءات قانونية تتعلق بالعلاقة بين العميل والبنك.

19. أحكام عامة

19.1 يجوز للبنك، وفقًا لتقديره المطلق ودون أن يكون ملزمًا بتقديم أي إشعار مسبق أو الكشف عن أي سبب لذلك، أن يقيد أو يحد أو يوقف أو يلغي تشغيل الحساب أو تقديم أي أو جميع أنواع الخدمات أو التسهيلات المصرفية. وعند ممارسة هذا التقدير، لا يكون البنك مسؤولًا عن أي مطالبات أو خسائر أو تعطيل أو إزعاج قد ينجم عن ذلك.

19.2 لا يجوز لأي من الطرفين التنازل عن حقوقه والتزاماته بموجب هذه الشروط والأحكام دون الحصول على موافقة خطية من الطرف الآخر، والتي يجب تقديمها عند الطلب ما لم تكن هناك أسباب وجيهة لمنعها أو تأخيرها. ومع ذلك، يجوز للبنك، دون موافقة العميل، أن يتنازل أو ينقل الحساب وجميع حقوقه والتزاماته المتعلقة به إلى فرع أو شركة تابعة أو جهة تابعة له، بشرط ألا يؤثر ذلك سلبًا على تقديم الخدمات للعميل أو إذا اقتضت إعادة الهيكلة المؤسسية أو التشغيلية للبنك ذلك.

19.3 عدم جواز تنفيذ أو بطلان أو عدم صلاحية أي حكم من أحكام هذه الشروط والأحكام لن يؤثر على صحة أو نفاذ باقي الأحكام، والتي ستظل سارية المفعول كاملةً.

19.4 يجوز للبنك وفقًا لتقديره التنازل عن الإلتزام بأي من هذه الشروط والأحكام، إلا أن أي تنازل من هذا القبيل لا يجوز أن يضر أو يقيد حقوق ومصالح البنك بموجب هذه الشروط والأحكام بشكل عام، بما في ذلك الحق في تنفيذ البند أو الشرط المتنازل عنه في وقت لاحق.

19.5 لا يجوز للعميل التنازل عن المبالغ المودعة لديه أو المحتفظ بها بإسمه، أو رهنها لصالح أي شخص أو جهة أخرى كضمان، دون الحصول على موافقة البنك.

19.6 أُقرُّ أنا/نحن بأنني/بأننا أو أن المؤسسة/الشركة لم يتم منعها من فتح أو تشغيل حساب مصرفي من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المَركزي، أو المحاكم الإماراتية، أو بموجب مرسوم إتحادي أو أميري داخل دولة الإمارات، أو من قبل أي جهة مختصة في الدولة التي تم فيها تسجيل المؤسسة/الشركة.

19.7 لا يكون البنك مسؤولًا تجاهي/تجاهنا عن أي فعل أو امتناع عن فعل بموجب هذه الشروط العامة أو تعليمات تشغيل الحساب، ما لم يكن ذلك ناتجًا بشكل مباشر عن إهمال جسيم من قبل البنك أو سوء تصرف متعمد.

20. السحب على المكشوف والأرصدة

لا يحق للعميل السحب على المكشوف من الحساب دون موافقة البنك. وفي حال سمح البنك أو وافق على أن يقوم العميل بالسحب على المكشوف، فسيتم احتساب فائدة على هذا السحب وفقًا لسعر الفائدة السائد لدى البنك على السحب على المكشوف، ويتم إحتسابها على أساس يومي وتُضاف إلى المبلغ الأصلي في نهاية كل شهر. ويجوز للبنك تعديل سعر الفائدة من وقت لآخر وفقًا لتقديره الخاص. كما يحق للبنك فرض رسوم على السحب غير المصرح به وعلى التجاوزات عن الحد المسموح به. ويتعين على العميل أيضًا سداد الرسوم والمصاريف التي قد يتكبدها البنك في ترتيب أو الموافقة على أو السماح أو إدارة أي سحب على المكشوف من هذا النوع. ويجب على العميل سداد رصيد السحب على المكشوف وأي فوائد مترتبة عليه فورًا عند طلب البنك ذلك.

21. الأموال المشروعة

21.1 يقر العميل بأن البنوك في دولة الإمارات العربية المتحدة وفي أماكن أخرى تخضع لإلتزامات قانونية وتنظيمية فيما يتعلق بالتحقق من مصدر وطبيعة أموال عملائها. وبناءً عليه، يوافق العميل، كما هو الحال مع العملاء الآخرين، ويُقر بمنح البنك الحق في أداء تلك الإلتزامات من خلال الإبلاغ عن أي عمليات غسل أموال مؤكدة أو مشتبه بها أو أي معاملات مشبوهة أو غير قانونية تتعلق بحساب(ات) العميل إلى الجهات المختصة، وعند الضرورة إتخاذ أي إجراء قد يكون لازماً إذا اعتقد ممثلو البنك أن الأموال قد تم الحصول عليها بطرق غير مشروعة أو من خلال معاملات غير قانونية.

21.2 في حال قام العميل أو وكلاؤه أو موظفوه بتقديم أي عملات ورقية مزيفة إلى البنك، سواء عن قصد أو عن غير قصد، فإن هذه العملات سيتم احتجازها ومصادرتها لصالح البنك. وسيتم الكشف الكامل عن أي عملة مزيفة يتم استلامها والإبلاغ عنها إلى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والسلطات القانونية الأخرى في الدولة، وذلك بصرف النظر عن كون هذا الإجراء مخالفاً لتعليمات العميل الصريحة، ودون أن تترتب على البنك أية مسؤولية، سواء فيما يتعلق بسرية معلومات العميل أو غير ذلك.

22. أحكام خاصة بحسابات محددة

22.1 الحسابات الجارية

أ- تتوفر خدمات الحسابات الجارية فقط للشركات المقيمة أو المسجلة في دولة الإمارات العربية المتحدة , وقد تقتصر عملة الحسابات الجارية على الدرهم الإماراتي فقط أو أي عملة أخرى يتم تحديدها.

ب- تكون جميع الحسابات الجارية غير مربوطة بالفائدة، ما لم يقرر البنك خلاف ذلك

22.2 حسابات الأعمال الذكية

أ- رهناً بأي متطلبات خاصة بالحد الأدنى للرصيد، يتم احتساب مبلغ الفائدة على أي حساب بشكل شهري بناءً على متوسط الرصيد الشهري في حساب العميل، ويتم قيد الفائدة في الحساب على فترات دورية يحددها البنك. وتكون نسبة الفائدة وفقاً لسعر الفائدة المعتمد لدى البنك لتلك الحسابات.

ب- تقتصر عملة حسابات الأعمال الذكية علي الدرهم الإماراتي والدولار الأمريكي فقط أو أي عملة أخري يتم تحديدها.

22.3 حسابات أخرى

يجوز أن يُعرض على العملاء أنواع أخرى من الحسابات، والتي ستكون خاضعة للشروط والأحكام الخاصة بالبنك لتلك الحسابات حسبما يتم تحديثها من وقت لآخر، وذلك بالإضافة إلى هذه الشروط والأحكام.

22.4 الوديعة لأجل

أ- عند فتح وديعة الأجل لفترة محددة، يصدر البنك إشعار تأكيد يتضمن مبلغ الأصل، مدة الوديعة، وسعر الفائدة المستحق. وتخضع الوديعة الأجل للحد الأدنى للرصيد الذي يحدده البنك من وقت لآخر. تُدفع الفائدة عند تاريخ الإستحقاق، ولا يُسمح بالسحب إلا في تاريخ إستحقاق الوديعة المعنية ما لم يُتفق على خلاف ذلك.

ب- يجب على العميل تزويد البنك بتعليمات بشأن تجديد أو سحب الوديعة الأجل في موعد لا يتجاوز يومي عمل قبل تاريخ الاستحقاق. وفي حال عدم إستلام البنك لأي تعليمات، فسيتم تلقائياً تجديد الوديعة وأي فائدة مستحقة عنها لمدة مماثلة

ت- في حال قيام العميل بسحب الوديعة الأجل قبل تاريخ إستحقاقها، فإن ذلك يخضع لدفع رسوم أو غرامة و/أو أي مصاريف يراها البنك مناسبة وفقاً للظروف، ووفقاً للأحكام السارية لدى البنك بشأن مثل هذه السحوبات. ويُقر العميل بأن للبنك الحق، حسب تقديره ومن وقت لآخر، في تعديل الأحكام المتعلقة بالسحب المبكر للودائع الأجلة ، بما في ذلك - ودون حصر - سعر الفائدة وأساس احتساب الفائدة المطبق في حينه.

23. حساب العملة الأجنبية

23.1 إذا كان الحساب مقوّماً بعملة أجنبية، فلا يجوز إجراء السحوبات أو الإيداعات النقدية إلا بالعملة المحلية، ويخضع هذا الحساب للقوانين والأنظمة المحلية والوطنية السارية. ويتحمل العميل كافة تكاليف التحويل، ورسوم الخدمات، وأي رسوم أو مصاريف أخرى من أي نوع تتعلق بالسحب من الحساب، ويدفعها بالكامل دون خصم أو مقاصة فور طلب البنك. ويسري سعر الصرف الفوري المعتمد لدى البنك في حينه، ما لم يقرر البنك خلاف ذلك حسب تقديره المطلق.

23.2 في حال إجراء أي تعاملات بالعملات وتسوية عقود الصرف الأجنبي:

أ- أقر/نُقر بأن العروض الخاصة بشراء أو بيع العملات، والتي نوافق عليها من خلال أي من ممثلينا، سواء تم ذلك كتابياً أو عبر التلكس أو الهاتف (وبغض النظر عن وسيلة تقديم العرض)، يمكن قبولها بأي من هذه الوسائل. وأوافق/نُوافق على تعويضكم وإبقائكم مُعوضين عن أية التزامات أو خسائر أو تكاليف قد تتحملونها نتيجة اعتمادكم على أي تعليمات أو مراسلات تم استلامها نيابة عنا، وكنتم تعتقدون بحسن نية بأنها صادرة عنا أو عن شخص مخوّل بذلك. وأتحمل/نتحمل المسؤولية عن أية خسائر قد تنشأ عن أخطاء أو سوء فهم أو التباسات تحدث أثناء التواصل معنا عبر الهاتف أو الفاكس أو التلكس فيما يتعلّق بهذا الشأن.

ب- أقر/نُقر بالإلتزام التام بشروط كل عقد صرف أجنبي، بما في ذلك الإلتزام بالدفع في تاريخ التسوية بالسعر المتفق عليه للشراء من قبلنا، وبالدفع في تاريخ التسوية للمبلغ المتفق عليه من العملة الأجنبية المباعة لنا. وفي يوم التسوية لكل عقد صرف أجنبي، فإنني/فإننا نُفوضكم بموجب هذا تفويضًا غير قابل للإلغاء (دون أن يترتب عليكم أي إلتزام) بشراء العملة الخاصة بالدفع المقابل المستحق منا لكم بإستخدام أي مبلغ تسوية مستحق منكم لنا، وذلك بسعر الصرف السائد في حينه. وبعد استخدام العملة المُشتراة لسداد المبالغ المستحقة علينا لكم بموجب عقد الصرف الأجنبي، تقومون بدفع أي فائض لنا، أو (بحسب الحالة) تطالبوننا بأي عجز، ونتعهد حينها بسداد المبلغ المطلوب كاملاً فورًا.

24. تسهيلات الإئتمان المتجددة

يجوز للبنك، وفقاً لتقديره المطلق، أن يعرض أو يتيح للعميل تسهيلات إئتمانية دوّارة إذا إستوفي العميل متطلبات البنك كما يحددها البنك وفقاً لتقديره المنفرد. وفي حال حصول العميل على تسهيلات ائتمانية دوّارة، فإنه ما لم يتم الإتفاق خطياً على خلاف ذلك، يلتزم العميل بسداد أي مبالغ مستحقة بموجب تلك التسهيلات إلى البنك عند الطلب، مع الفائدة التي يحددها البنك. كما يلتزم العميل بسداد الرسوم السنوية مقابل حق إستخدام تسهيلات الائتمان المتجددة.

25. الحسابات المشتركة

يُقر العميل بأن عنوان حساب العميل لا يمنح أي شخص حق الاستفادة من أي حساب جارٍ أو حساب أعمال ذكي أو حساب تحت الطلب أو وديعة ثابتة أو أي نوع آخر من الحسابات، وأن نموذج فتح الحساب أو الوثائق ذات الصلة هي التي تُحدد ما إذا كان الحساب الجاري أو حساب التوفير أو الحساب تحت الطلب أو الوديعة الثابتة أو غيرها من الحسابات حساباً فردياً أم مشتركاً.

26. حسابات أخرى تدرّ فائدة

في حال وجود أي حسابات أخرى تدر فائدة، يجب أن يتلقى البنك تعليمات السحب في موعد لا يتجاوز الوقت والتاريخ الذي يحدده البنك لهذا الغرض. سيتم قيد الفائدة المكتسبة في الحساب وفق الفترات التي يحددها البنك لهذا الغرض. تُحتسب الفائدة على أساس سنة مالية مكونة من 360 يوماً. ويجوز للبنك تعديل أو تغيير سعر الفائدة في أي وقت دون إشعار مسبق للعميل.

27. الخصم والمقاصة

يجوز للبنك في أي وقت ودون إشعار مسبق للعميل أن يقوم بإجراء المقاصة والدمج بين جميع أو بعض حسابات العميل في أي من فروعه، وأن يخصم أو يحول أي مبلغ أو مبالغ مستحقة إلى رصيد حساب واحد أو أكثر من هذه الحسابات، أو أي أصول أخرى للعميل تكون في حوزة البنك أو تحت سيطرته، وذلك لسداد أي من إلتزامات العميل تجاه البنك في أي حساب آخر أو بأي شكل آخر، سواء كانت هذه الالتزامات فعلية أو محتملة، رئيسية أو ضمانية، منفردة أو مشتركة. ويجوز أن تتم عمليات المقاصة أو الدمج أو الخصم أو التحويل هذه مرة أو أكثر وفقًا لتقدير البنك، ولن تؤثر ممارسة البنك لحقوقه بموجب هذه الأحكام على أي ضمانات يحتفظ بها البنك.

28. فتح حسابات إضافية وتوفير منتجات إضافية

يجوز للبنك من حين لآخر فتح أي حساب أو حسابات إضافية بأي عملة بإسم العميل بناءً على طلب العميل أو إذا رأى البنك ذلك ضرورياً ومفيداً لأسباب تشغيلية أو قانونية من أجل التحكم والمراقبة والفصل و/أو التمييز بين بعض المعاملات وأخرى. وتخضع هذه الحسابات عند فتحها لشروط وأحكام هذا العقد، ويُعتبر أن البنك يمتلك السلطة القانونية لفتح هذه الحسابات والمحافظة عليها طالما يراه مناسباً، دون الحاجة إلى استمارات فتح حساب إضافية يوقعها العميل، الذي يُعتبر قد قبل بذلك. كما يحق للبنك، حسب تقديره وفي الوقت الذي يراه مناسباً، إغلاق أي من هذه الحسابات التي تم فتحها بهذه الطريقة.

29. وفاة المفوض بالتوقيع

رهناً بالامتثال للتفويض الصادر من العميل من وقت لآخر، إذا توفي أي مفوض توقيع (باستثناء صاحب المنشأة الفردية) فإن:

أ- إذا كان السحب يتم بتوقيع واحد أو أكثر من مجموعة المفوضين بالتوقيع، يجوز لباقي المفوضين الاستمرار في تشغيل الحساب؛ و

ب- إذا كان السحب يتطلب توقيعات مشتركة، يجوز للمفوض الباقي على قيد الحياة الإستمرار في تشغيل الحساب، بشرط أن يقتنع البنك قانونياً بجواز السماح بهذا الإستمرار في التشغيل.

30. القانون، والإختصاص القضائي، والحصانة

30.1 تخضع عملية تشغيل الحساب وهذه الشروط والأحكام لأحكام قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة، وكذلك لقوانين الإمارة المحددة التي يقع فيها الفرع الذي تم فتح الحساب فيه. وبما أن جميع المعاملات ذات طبيعة تجارية، فلا تسري أحكام القانون المدني لدولة الإمارات العربية المتحدة على الحساب أو هذه الشروط والأحكام أو أي معاملات تنشأ عنها.

30.2 تُحال أي نزاعات أو خلافات تنشأ بين البنك والعميل بشأن الحساب أو أي أموال داخله أو هذه الشروط والأحكام إلى المحاكم المدنية في دولة الإمارات العربية المتحدة للفصل فيها.

31. قبول هذه الشروط والأحكام

يؤكد العميل أنه أو ممثله المفوض حسب الأصول قد قرأ هذه الشروط والأحكام الموضحة أعلاه وفهمها وقبلها.

32. حالة الخمود

32.1 يُعتبر الحساب الجاري و/أو الشروط والأحكام الخاصة بفتح الحسابات لغير الأفراد في حالة خمول إذا لم يتم إجراء أي معاملات مالية أو إجراءات غير مالية في الحسابات لمدة ثلاث سنوات وفقًا لأنظمة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

32.2 يتم تحويل الأموال غير المطالب بها (إن وجدت) بعد مرور فترة خمس (٥) سنوات إلى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

32.3 سيتم تحويل أي رصيد غير مُطالب به بالعملات الأجنبية اعتبارًا من تاريخ التحويل بسعر الصرف المُعلن من قبل البنك للعملاء قبل التحويل إلى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة. سيتم تعويض العملاء بما يُعادل هذا المبلغ بالدرهم الإماراتي عند استرداده.

32.4 لن يتحمل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي أي مسؤولية نتيجة تحويل المبالغ المتاحة في الحسابات الخاملة أو الأرصدة غير المُطالَب بها إلى المصرف المركزي.

32.5 ستستمر الحسابات التي تدر فائدة في إحتساب الفائدة وفقاً لأسعار الفائدة السائدة وطبقاً للشروط والأحكام الخاصة بنوع الحساب المعني، وذلك حتى موعد تحويل الرصيد إلى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

32.6 لن تُفرض أي رسوم أخرى على الحسابات الخاملة بإستثناء تلك التي تم الاتفاق عليها خلال فترة نشاط الحساب.